

وأشار الأخرم إلى أن عدد المستفيدين من المشروع في خطة نوفمبر قد وصل إلى 255,185 أسرة مستفيدة من المشروع. وتشمل المواد الغذائية المقدمة لكل أسرة "كيسين قمح عبوة 50 كيلوجرام وعبوة زيت عبوة 4,5 لتر وعشرة كيلوجرامات من البقوليات و5 كيلو سكر". وأكد أن لجان الصرف الميدانية ستباشر عملها في بعض المحافظات التي استكملت عملية الترحيل وهي محافظات حجة والحديدة والمحويت، وبقيت المحافظات ستستكمل خلال الأيام القادمة.

أطلقت وزارة التربية والتعليم ممثلة بمشروع التغذية المدرسية مشروع المساعدة الطارئة الممول من قبل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ضمن مشاريع شبكة الأمان الطارئة. عبر توزيع المساعدات الغذائية للأسر المستفيدة "ضمن ونازحين". وأكد مدير عام المشروع بوزارة التربية والتعليم حمود محمد الأخرم أن اللجان الميدانية ستبدأ توزيع المواد الغذائية في عدة مراكز من أصل 427 مركز توزيع "مدرسة" موزعة على 34 مديرية في سبع محافظات هي "الحديدة- المحويت- حجة- مارب- عمران- صعدة- تعز".

## الميثاق

## مجمع الإصدار الآلي..

# معاونة وتخوف من همجية العدوان

نائب مدير المجمع:

ننجز ما بين  
(800-1000)  
معاملة يوميا

يستمر العدوان السعودي في استهداف المجمعات الحكومية وبالأخص الخدمية منها، لحرمان المواطنين من خدماتها المباشرة لهم. مصلحة الهجرة والجوازات لم تسلم من قصف طائرات العدوان، بالرغم من الأهمية التي تحظى بها عند المواطنين الراغبين في الحصول على جوازات سفر هذه الأيام، وباستهدافها وإخراجها عن الخدمة، أوكلت المهمة التي كانت تقوم بها إلى مجمع الإصدار الآلي الموحد، ولكنه يواجه مشاكل عدة جراء قصف العدوان وحصاره من جهة، والضغط الكبير الذي يسببه الكم الهائل للمواطنين القادمين إليه من شتى المحافظات اليمنية من جهة أخرى.

شاييف العين

## جوازات السفر على وشك النفاذ والحصار يمنع استيراد جديدة



## نذهب للعمل مع أطفانا والقصف العشوائي للعدوان دمر البنى التحتية

يتعرض لها المجمع بفعل قصف العدوان للمنشآت المجاورة له كثيرة جداً، فاستهداف مصلحة الهجرة والجوازات بشكل مباشر، أرغم المجمع على فتح أبوابه أمام آلاف المواطنين القادمين للقيام بالإجراءات اللازمة للحصول على جوازات سفر، ما سبب ازدحاماً شديداً جعلنا ننجز ما بين (800-1000) معاملة يوميا، بينما قدرة المجمع في الوضع الطبيعي (50-100) معاملة في اليوم الواحد.

وأضاف: أن الحصار الذي تفرضه دول العدوان على اليمن، يمنع دخول الجوازات التي يتم استيرادها من الخارج، وهذا يجعل الأمور أكثر تعقيداً كون الكميات المتبقية لدينا لا تتجاوز الـ 20 ألف جواز وهي على وشك النفاذ، بسبب إقبال الكثير من المواطنين للحصول عليها وبالأخص أولئك المدنيين الذين تعرضوا لإصابات نتيجة قصف العدوان لمنزلاتهم وتستدعي السفر للعلاج في الخارج.

وأشار الأكوغ إلى أن هناك تدابير قاموا بها لتذليل الصعوبات التي تواجه المواطنين بفعل الازدحام الكبير، كإعطاء الأولوية في إنجاز المعاملات للحالات المرضية

جواز سفر له ولولده الذي سيفقد ساقه إذا لم يتمكن من السفر للخارج، لعلاج الإصابة التي تعرض لها بفعل قصف طائرات العدوان للمحافظة، ومثله محمد حسين المطري من بني مطر محافظة صنعاء، والكثير الكثير من الجرحى المدنيين الأبرياء.

فيما أحرز غير الجراحي يريدون جوازات السفر ليهاجروا بأحسين عن مصدر القمة العيش التي يصعب عليهم توفيرها في ظل العدوان السافر على الوطن، كسعيد أنور القدسي القادم من محافظة تعز للحصول على جواز سفر يستطيع من خلاله الذهاب خارج الوطن على جحد مصدر رزقه هناك، بعد أن دمر القصف العشوائي للعدوان بواقته الواقعة في الحوبان بمحافظة تعز.

ضغط كبير في العمل تعرض له موظفو الإصدار الآلي يستمر حتى بعد أن عادت المصلحة لتقديم خدماتها بنسبة ضئيلة جداً بسبب تعطل معظم الأجهزة فيما جراء القصف الذي طالها.

نائب مدير مجمع الإصدار الآلي الموحد النقيب/ عبدالرحمن الأكوغ يقول: إن الأضرار والمشاكل التي

اختلفت وجهة المواطنين من حيث المحافظات التي قدموا منها، واتفقوا من حيث الغرض والسبب الذي دفعهم إلى القدوم للعاصمة صنعاء، أو وهو الحصول على جوازات سفر لمغادرة البلاد بسبب تأثرهم من العدوان الذي تقوده السعودية على اليمن واليمنيين إما بالقصف الذي شمل البشر والشجر والحجر، أو بالحصار المفروض على الموانئ والمناذ والمطارات.

فالبعض يريدون جوازات سفر بغية العلاج في مستشفيات الخارج كون الإصابات التي ألحقها بهم صواريخ العدوان خطيرة ويتعذر علاجها في مستشفيات الداخل، كما أن قصف مصنع الأوكسجين الوحيد في العاصمة أدى إلى توقف غرف العمليات الجراحية في أغلب المستشفيات، ناهيك عن انعدام الطاقة الكهربائية التي دمر العدوان محطات توليدها، الأمر الذي أوقف عمل معظم الأجهزة الطبية التي تعمل بها، علاوة على النقص الحاد في الأدوية، والمعدات الطبية، والمستلزمات الطبية التي تعمل بها مولدات الطاقة، بسبب الحصار المفروض على اليمن من قبل دول العدوان.

سيف على الجراحي قدم من محافظة حجة للحصول على

التي نزلت جزء الصراع لم يكن بيدها إلا بعض أصول- ماشية وأنغام في الأساس- اضطرت إلى بيعها بأسعار تنقل كثيراً عن قيمتها السوقية لشراء الطعام والاحتياجات الأساسية الأخرى. وهو ما يعد مؤشراً دالاً على أن الناس قد بدأت تواجه أزمة غذاء حقيقية بالفعل".

كما أدى ارتفاع أسعار كل السلع إلى خلق أزمة ملحوظة، خاصة للمتضررين من الصراع. فقد ارتفع متوسط أسعار الوقود على المستوى الوطني بنسبة 250% عما كان عليه قبل الأزمة، و400% في المحافظات الأكثر تأثراً بالصراع، مثل صنعاء، وتعز، وذلك وفق تقرير عن متابعة الأسواق، نشره مؤخراً برنامج الأغذية العالمي.

ولفت التقرير إلى أن القيود المفروضة على الواردات في اليمن الذي يسوده الصراع، تعيق الحصول على المساعدات الأساسية والخدمات المنقذة للحياة، مما يهدد أرواح عشرات الآلاف من المدنيين، خاصة الأطفال والنساء.

وكشف أن عدد النازحين داخلياً جزءاً بلغ 2,3 مليون شخص، وأن عدد اليمنيين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة بلغ 2,1 مليوناً.



## 25 ألف يمني يدخلون دائرة الجوع يوميا

صنعا- "الميثاق" قالت منظمة "أوكسفام" في أحدث تقاريرها حول الوضع في اليمن لشهر نوفمبر، إنه منذ بدأ الصراع في هذا البلد، يدخل دائرة الجوع نحو 25 ألف شخص جديد يوميا.

وأكدت أن الحصار والقتال عمل على تقليص دخول كميات الإمدادات الحيوية من غذاء ووقود، وأصبح هناك فرد من بين كل اثنين- أي حوالي 13 مليون يمني- يكافح للعثور على ما يقيم عودته من طعام، ونصف هؤلاء أصبحوا على شفا الجوع، وهو ما يمثل زيادة قدرها 2,3 مليون جانج منذ تصاعد القتال وبدء الحصار الذي فرضه التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، في مارس الماضي.

واعتبرت أن "هذا العدد من الجوعى، أكبر عدد يتم تسجيله في هذا البلد، الذي عانى من انعدام مؤمن للأمن الغذائي".

وأشار تقرير "أوكسفام" إلى أن ندرة الغذاء تدفع الأسعار إلى مستويات تبعد عن متناول الملايين، وكثير منهم يعيشون بلا أي دخل منذ شهر.

وأضاف: "كشفت البيانات، التي تم جمعها في إطار التقييم الذي أجرته (أوكسفام) في محافظة حجة، أن بعض الأسر

# انتعاش تجارة الطاقة الشمسية والرقابة غائبة



ولفت منصور إلى أن "الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة"، "توقفت عن ممارسة مهامها مع بدء العدوان وأقفلت مختبراتها لعدم توافر الموارد المالية، وتتركت الأمور لضيم التجار المستوردين أو المصنعين والمبتاعين المحليين، دون تدخل من الجهات المختصة المعنية عن الهيئة بإيجاد الحلول وتوفير الموارد المالية لأهميتها في مثل هذه الظروف".

وقال "إنه من المخجل أن تتوقف هذه الهيئة عن العمل وتغلق أبوابها، وإن فحنت فللمناوبة فقط"، لافتاً إلى أنها "تمثل خط الدفاع الأول لحماية المستهلكين من حيث الرقابة على الواردات، وعلى المنتجات المحلية من حيث التزامها بالجودة والمواصفات القياسية، والمساهمة في الرقابة على السوق".

وقبل الأزمة الأخيرة بلغت القدرة المركبة للكهرباء حوالي 1200 ميجاوات تغطي فقط حوالي نصف السكان "20% منهم في المناطق الريفية". كما يتلقى القطاع دعماً كبيراً ويتسم بتدني كفاءة التشغيل وارتفاع الخسائر.

ويواجه اليمن عجزاً واضحاً في مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لتلبية الاحتياجات التنموية المختلفة، ويسجل المرتبة الأدنى في المنطقة من حيث نسبة التغطية السكنية بخدمات الكهرباء، إذ لا تزيد نسبة السكان الذين يصلون إلى شبكة الكهرباء على 41,7% على مستوى البلاد، وتتنخفض هذه النسبة في الريف إلى 22,8% مقابل 87,4% للمناطق الحضرية.

## فضل منصور: هناك استغلال للمواطنين وأسعار الألواح والبطاريات ارتفع 150%

## معظمها بجودة رديئة وهيئة المواصفات مغلقة منذ بدء العدوان

ومع هذا فمعظمها ذات جودة رديئة جداً". وعزا منصور ذلك إلى "عدم وجود جهة تشرف على مراقبتها وإعداد مواصفاتها، فوقع المواطنون فريسة للاستغلال والضحك عليهم وابتزازهم، وهم يشكون الآن من الارتفاع الكبير وعدم حصولهم على اجتياحاتهم التي خدعوا بها من قبل الباعة".

دفع الانقطاع التام للتيار الكهربائي في صنعاء والمدن الرئيسية منذ عدة أشهر، وأزمة المشتقات ارتفاع تكلفتها، في بلاد يعيش صراعاً مسلحاً وحرباً منذ مارس الماضي وتتراوح تكلفة منظومة الطاقة المنزلية بين 300 دولار وأكثر من ألفي دولار، حسب عدد وحجم وجودة الألواح الشمسية وبطاريات الشحن والأجهزة الملحقة.

وانقطع التيار الكهربائي عن صنعاء والمحافظات منذ 13 أبريل الماضي، بسبب تخريب خط نقل الكهرباء مارب- صنعاء والإشتباكات المسلحة في منطقة "الجدعان" وخروج محطة مارب الغازية عن الخدمة، إلا أن المحطات العاملة بالديزل والمنازوت كانت تزود اليمنيين بساعة كل ثلاثة أو أربعة أيام، قبل أن تتوقف تماماً لانعدام الوقود.

وصف تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2016" الصادر أخيراً عن البنك الدولي، اليمن في المرتبة 150 بين 189 دولة في مؤشر الحصول على الكهرباء.

وفيما أشار رئيس "الجمعية اليمنية لحماية المستهلك" فضل مقل منصور إلى لجوء اليمنيين للحصول على الطاقة الكهربائية من المصدر الوحيد المتوافر حالياً وهو الطاقة الشمسية، إلا أنه أكد أن "ممارسة هذه التجارة انتشرت بشكل واسع جداً من قبل أشخاص غير متخصصين فيها، وتم استغلال المواطنين من حيث ارتفاع أسعار الألواح والبطاريات وبقيّة الأجهزة والتي تجاوزت 150% من أسعارها قبل العدوان على اليمن،

وبات اليمنيون يعتمدون على طاقة الشمس التي تشع في البلاد طوال السنة، في تلبية احتياجاتهم المنزلية والتجارية، إذ قاموا بتشغيل الغسالات والثلاجات الصغيرة بالطاقة الشمسية، واستبدلوا شاشات التلفزيون العادية بشاشات مسطحة "موفرة" من نوع "إل سي دي" و"إل إي دي"، والكواكيب البخارية بأخرى تعمل مباشرة من البطارية، حتى أنهم استخدموا مضخات مياه صنعت خصيصاً للعمل بالطاقة الشمسية للتغلب على ندرة الوقود.

وإزدهرت في صنعاء والمدن الرئيسية تجارة الألواح الشمسية وملحقاتها المستوردة في ظل غياب الرقابة الحكومية، إذ افتتحت شركات ومحال جديدة لها، وحول بعض التجار نشاطهم إليها، نظراً إلى رواجها وأرباحها الكبيرة والمضمونة.

كما أصبحت منظومة الطاقة الشمسية على رأس قائمة مبيعات كثير من محال الكمبيوتر ومستلزماته والهواتف النقالة والأجهزة الكهربائية ومواد البناء والمواد الغذائية وحتى المكتبات والصيدليات.